

Distr.: General
20 June 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الواردة من السيد أنديرز فوغ راسموسن، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، يحيل بها تقريراً عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف
شمال الأطلسي إلى الأمين العام

وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠٦٩ (٢٠١٢)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى
٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً إطلاع مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أندرس فوغ راسموسن

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

أولا - مقدمة

- ١ - يُطلع هذا التقرير، المقدم عملاً بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٦٩ (٢٠١٢)، الأمم المتحدة على التقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- ٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- ٣ - وتواصل القوة الدولية، بالتزامن مع تقليص حجمها وقوامها، إطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على المعلومات والتشاور معها على نحو وثيق.
- ٤ - ومنذ صدور التقرير الأخير، استمر تناقص العدد الإجمالي لأفراد القوة الدولية، وفقاً لخطط الحلف المتعلقة بإعادة الانتشار. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، كان عدد أفراد القوة الدولية الموجودين في مسرح العمليات يبلغ ٥٧١ ٨٤ فرداً مقدّماً من ٢٨ بلداً من البلدان الأعضاء في الحلف و ٢٢ بلداً من البلدان غير الأعضاء فيه.
- ٥ - وتكرر منظمة حلف شمال الأطلسي دعوتها إلى قيام المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم هذه البعثة التي أذنت بها الأمم المتحدة. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة أيضاً إلى توفير دعم مالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية وللقطاعات المدنية التي تدعم الحكم الرشيد والتنمية.
- ٦ - وما زالت عملية الانتقال مستمرة. والعمل جارٍ في تنفيذ المرحلة ٤ من العملية، إذ بات ٨٧ في المائة من السكان يعيشون في المناطق التي أضحت قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتولى المسؤولية الأمنية الرئيسية عنها.
- ٧ - وواصلت القوة الدولية، بدعم من المجتمع الدولي، الاستعداد لنقل المهام التي لن يعود الحلف يؤديها بعد حلول عام ٢٠١٤، إلى حكومة أفغانستان أو إلى وكالات وطنية أو دولية أخرى، حسب الاقتضاء.

٨ - وقد أدى تحسُّن فعالية قوات الأمن الوطنية الأفغانية، إلى جانب العمليات التي تنفّذها تلك القوات بالاشتراك مع القوة الدولية، إلى إحباط معظم عمليات المتمردين. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحسُّن الحالة الأمنية في المناطق المأهولة بالسكان إلى تضرر نسبة أقل من السكان الأفغان من أنشطة المتمردين مقارنة بالسنوات السابقة. وخلال هذه الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر انخفاض عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها مقارنة بالفترة نفسها خلال السنوات الثلاث الماضية.

٩ - وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، كان التمرد مسؤولاً عما يقارب ٨٥ في المائة من مجموع الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف المدنيين^(١)(٢). وما فتئت القوة الدولية تعمل مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية من أجل بذل كل جهد ممكن لحماية السكان الأفغان وللحيلولة دون وقوع خسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من حدتها.

١٠ - وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بلغ عدد الإصابات في صفوف القوة الدولية ٢٠٦ إصابات، بما في ذلك ١٥ فرداً لقوا مصرعهم في القتال و ١٨٤ فرداً جرحوا في القتال و ٧ حالات وفاة غير متصلة بالمعارك. ويُعزى هذا الانخفاض الكبير بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠١٢ (حيث لقي ٥٤ فرداً مصرعهم في القتال وأصيب ٦٣٣ فرداً بجراح في أثناء القتال) إلى استمرار قوات الأمن الوطنية الأفغانية في تولي المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن في أفغانستان وإلى عملها بصورة مستقلة.

١١ - ولا يزال الفساد يعدُّ أكبر مُهدِّد لعملية نقل المسؤوليات الأمنية ونجاح هذه المهمة. وتواصل القوة الدولية مساعدة حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد في قطاع الأمن.

١٢ - وتواصل القوة الدولية تعزيز دور المرأة والتأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين الجنسين في قوات الأمن الوطنية الأفغانية وفي حكومة أفغانستان وفي المجتمع المدني الأفغاني وفي القوة الدولية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة.

١٣ - وما زالت القوة الدولية ملتزمة برصد التجاوزات التي ترتكبها الأطراف المسلحة بحق الأطفال والإبلاغ عنها، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

(١) يشير مجموع الإصابات في صفوف المدنيين إلى الإصابات البشرية المؤكدة في صفوف المدنيين (ما بين قتيلاً وجريحاً) التي تعزى بشكل مباشر إلى الأعمال العسكرية للقوة الدولية أو للمتمردين.

(٢) تشمل أرقام الإصابات البشرية في صفوف المدنيين التي تتسبب فيها القوة الدولية حوادث المرور على الطرق.

ثانياً - قوات الأمن الوطنية الأفغانية

١٤ - لمحة عامة: برهنت قوات الأمن الوطنية الأفغانية على تمتعها بقدر كاف من الفعالية في عملياتها بما يدعم تحملها المسؤولية الرئيسية عن الأنشطة الأمنية. ولا يزال تطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية يركّز على تحسين قدرات الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وتأهيلهما مهنيًا. ولا تزال فعالية هذه القوات تتحسن سواء من حيث القدرات أو العمليات، إذ تتولى حالياً قيادة معظم العمليات التقليدية. وقد حققت القوات نسبة تربو على ٩٥ في المائة من قوامها النهائي المستهدف البالغ ٣٥٢ ٠٠٠ فرداً. وبينما يقترب كل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية والقوات الجوية الأفغانية من بلوغ قوامه النهائي، سيستمر التركيز في تطوير القوات على جودة عملياتها واستمراريتها بدلاً من حجمها ونوعها. ولا تزال قوات الأمن الوطنية الأفغانية، على الرغم مما تشهده من تحسن متواصل، تعاني من حيث الاستمرارية ومستويات التناقص الطبيعي والقدرات القيادية والتمكينية.

١٥ - الجيش الوطني الأفغاني: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد حجم الجيش الوطني الأفغاني ليصل إلى ما يقارب ١٧٨ ٠٠٠ جندي من قوامه النهائي المستهدف البالغ ١٨٧ ٠٠٠ جندي، أي بزيادة قدرها ٨٨ ٠٠٠ جندي تقريباً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويضم الجيش الوطني الأفغاني ٤١٦ امرأة. ويشهد معدل التناقص الطبيعي الشهري انخفاضاً، إذ بلغ المتوسط الشهري الأخير ٢,٥ في المائة ومتوسط فترة مدتها ١٢ شهراً ٢,٧ في المائة. غير أن استمرار ارتفاع معدل التناقص الطبيعي أدى إلى تأجيل الموعد المحدد لبلوغ القوام النهائي المستهدف من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٣. ولا تزال أنشطة التجنيد والتطوير تسير على المسار المؤدي إلى بلوغ الأهداف النهائية. ويخضع ما متوسطه ١٩ ٠٠٠ جندي من جنود الجيش الوطني الأفغاني للتدريب يوميا في ١٢٠ دورة تدريبية متزامنة.

١٦ - ويتواصل تحسن الوحدات القتالية التابعة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. فعلى سبيل المثال، وفي أواخر عام ٢٠١٢، صُنّف لواء واحد فقط من أصل ٢٣ لواء من ألوية الجيش الوطني الأفغاني بوصفه "لواء مستقلاً بوجود مستشارين"، بينما يُصنّف حالياً فيلق واحد وأربعة ألوية و ٢٣ كتيبة بوصفها "مستقلة بوجود مستشارين". وتشمل التحديات الماثلة تنمية القدرات القيادية، وتحسين قدرات الوزارات، وقوام سلاح الطيران، وإنشاء النظم والعمليات والمؤسسات اللازمة للحفاظ على قوة حديثة ومؤهلة مهنيًا. وتصنف ٦ فيالق/فرق و ١٦ لواء و ٧١ كتيبة أخرى بوصفها "فعالة بوجود مستشارين".

١٧ - القوات الجوية الأفغانية: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد حجم القوات الجوية الأفغانية ليصل إلى نحو ٧ ٠٠٠ فرد من مجموع القوام النهائي المستهدف البالغ ٨ ٠٠٠ فرد، أي بزيادة قدرها ٣ ٥٠٠ فرد تقريبا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتضم القوات الجوية الأفغانية حاليا ٤٤ امرأة. ولا تزال معدلات التناقص الطبيعي تراوح الهدف الكلي البالغ ١,٤ في المائة أو دونه، إذ بلغ المتوسط الشهري الأخير ١,٢ في المائة ومتوسط فترة مدتها ١٢ شهرا ١,٢٤ في المائة. وفي الوقت الراهن، يتلقى ١٩٨ طيارا تدريبا، منهم ١١٥ طيارا يتلقون تدريبا على الطيران و ٨٣ يتلقون تدريبا على اللغة الإنكليزية. ولا تزال القوات الجوية الأفغانية تسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بالتجنيد ويُتوقع أن تصل إلى الحد الأقصى للوضع النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على النحو المقرر. غير أن القوات الجوية الأفغانية لن تكون قادرة على القيام بمهام حتى عام ٢٠١٧.

١٨ - الشرطة الوطنية الأفغانية: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد حجم الشرطة الوطنية الأفغانية ليصل إلى ١٥٢ ٠٠٠ فرد تقريبا من مجموع القوام النهائي المستهدف البالغ ١٥٧ ٠٠٠ فرد، أي بزيادة قدرها نحو ٥٦ ٠٠٠ فردا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويتألف القوام التقريبي حسب نوع القوة مما يلي: ١١٠ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الأفغانية النظامية، و ٢٥ ٣٠٠ فرد من أفراد شرطة الحدود الأفغانية، و ١٤ ٧٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المعنية بحفظ النظام المدني. وفي الوقت الراهن، تعمل ١ ٥٠٠ امرأة تقريبا في الشرطة الوطنية الأفغانية ويخضع زهاء ٦ ٤٠٠ شرطي للتدريب يوميا. ولا تزال معدلات التناقص الطبيعي لأفراد الشرطة تراوح الهدف الإجمالي البالغ ١,٤ في المائة أو دونه، إذ بلغ المتوسط المسجل في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ ما نسبته ١,٢ في المائة وبلغ متوسط فترة مدتها ١٢ شهرا ما نسبته ١ في المائة. وعلى الرغم من أن التجنيد قد توقف مؤقتا لموازنة القوة، فإن أنشطة التجنيد والتطوير تسير على المسار المؤدي إلى بلوغ هدف الوضع النهائي المتوخى لها. وقد تحسنت وحدات الشرطة الوطنية الأفغانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ تصنف ٤٤ وحدة بوصفها "مستقلة بوجود مستشارين" وتصنّف ٨٦ وحدة أخرى بوصفها "فعالة بوجود مستشارين".

١٩ - قوة الحماية العامة الأفغانية: في آب/أغسطس ٢٠١٠، أصدر رئيس أفغانستان المرسوم الرئاسي رقم ٦٢ الذي يقضي بحل جميع الشركات الأمنية الخاصة العاملة في كافة أرجاء أفغانستان. وقد أنشئت قوة الحماية العامة الأفغانية بوصفها مؤسسة تابعة للدولة لكي تحل محل تلك الشركات. وكانت البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية قد تعاقدت مع كثير من تلك الشركات لتوفير الأمن لمواقع القوة الدولية والقوافل اللوجستية الوطنية، ومشاريع البناء العسكرية والدولية في أفغانستان. وفي آذار/مارس ٢٠١١، وقّعت استراتيجية

تحدد فترة انتقالية لتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٦٢ وتسمح للشركات الأمنية الخاصة بمواصلة عملها، بينما استمرت قوة الحماية العامة الأفغانية في تنمية قدراتها على تسيير أعمالها وتنفيذ عملياتها للوصول بها إلى مستوى كاف. وتتولى بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان مسؤولية مساعدة قوة الحماية العامة الأفغانية في إنشاء قوات مدربة. أما القيادة المشتركة للقوة الدولية، فهي مكلفة بتنفيذ عملية نقل المسؤولية الأمنية عن مواقع القوة الدولية من الشركات الأمنية الخاصة إلى قوة الحماية العامة الأفغانية. ويبلغ قوام قوة الحماية العامة الأفغانية زهاء ١٤ ٠٠٠ رجل يعملون منذ آذار/مارس ٢٠١٢ ويوفرون الأمن في ٢٠٠ موقع تقريبا. ومن المقرر نقل جميع العقود الحالية التي أبرمتها القوة الدولية مع الشركات الأمنية الخاصة والدول المساهمة بقوات، عبر القنوات الوطنية، إلى قوة الحماية العامة الأفغانية بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٠ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣، أصدرت وزارة الداخلية الأفغانية بيانا ذكرت فيه أن المواقع الدبلوماسية ستظل مستثناة من المرسوم الرئاسي رقم ٦٢. ويُشترط أن يكون لدى الشركات الأمنية الخاصة المعنية بأمن المواقع والتنقلات الدبلوماسية ترخيص ساري المفعول من الوزارة يحدد سنويا. وقد بدأ سريان المرسوم رقم ٦٢ على القوافل في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣. وتولت قوة الحماية العامة الأفغانية مسؤولية رصد أمن القوافل، حيث تلي بنجاح، من خلال مركز عملياتها الوطني ومراكز عملياتها الإقليمية، الاحتياجات الأمنية للقوافل التي يقارب عددها ٤٠ قافلة و ٥٠٠ مركبة يوميا. وحتى الآن، تمكنت قوة الحماية العامة الأفغانية، من خلال مركز عملياتها الوطني، من تأمين جميع القوافل التابعة للقوة الدولية. وتعمل قوة الحماية العامة الأفغانية مع القوة الدولية على كفاءة انتقال مسؤوليات الشركات الأمنية الخاصة في قواعد القوة الدولية إليها انتقالاتا سلسا. وقد اختير موقعان للقيادة الإقليمية في العاصمة وموقع للقيادة الإقليمية الشرقية كمواقع تجريبية لهذه العملية. وأكمل موقع بالاً حصار وموقع مجمع كابل الجديد (وكلاهما موقعان تابعان للقيادة الإقليمية في العاصمة) بنجاح عملية نقل المهام الأمنية إلى قوة الحماية العامة الأفغانية، ومن المقرر أن يُكمل موقع غامبيري (القيادة الإقليمية الشرقية) عملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوة الحماية العامة الأفغانية في موعد أقصاه ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. أما فيما يتعلق بالمواقع الثابتة التابعة للقوة الدولية والحماية الأمنية المتنقلة والمشاريع الإنمائية، فقد تلقت القوة الدولية تأكيدا شفويا من وزارة الداخلية الأفغانية أن المرسوم الرئاسي رقم ٦٢ سيُنفذ تدريجيا بعد ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ حتى يتسنى نقل المسؤوليات الأمنية بالكامل في جميع المواقع الثابتة بطريقة شاملة ومنظمة.

ثالثاً - عملية الانتقال

٢١ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلن الرئيس كرزاي المجموعة ٤ من المقاطعات والمناطق التي اختيرت للدخول في عملية الانتقال. وتتولى الآن قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولة الأمنية الرئيسية عن ٨٧ في المائة من السكان الأفغان وفي ٢٣ من أصل ٣٤ مقاطعة. ويمهد إعلان المجموعة ٤ السبيل أمام تنفيذ المجموعة ٥. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يكون جميع أجزاء أفغانستان قد بدأ المرحلة الانتقالية، وذلك على النحو الذي بينته الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢. ولا تزال منظمة حلف شمال الأطلسي ملتزمة بدعم شركائها الأفغان.

رابعاً - نقل مهام القوة الدولية

٢٢ - استناداً إلى الدروس المستفادة من العمليات الانتقالية في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، والعراق، أمر قائد القوة الدولية بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان معنية بإجراء التحولات، بلغت قدرتها التشغيلية الأولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتمثل مهمة فرقة العمل هذه في الفراغ من المهام المدنية - العسكرية للقوة الدولية (بنقلها أو إهائها) بطريقة مدروسة، بما يتيح أطول وقت ممكن للمنظمات التي تستلم المهام لإجراء إعادة تخصيص للموارد من أجل التمكين من الانتقال المنظم إلى بيئة عمليات ما بعد عام ٢٠١٤. وتعمل فرقة العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والقيادة المركزية للولايات المتحدة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للولايات المتحدة، وحكومة أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والجهات المانحة في وضع ما سيجري استخدامه من إجراءات وآليات تنسيق ومعالم إنجاز وجداول زمنية، وكذلك في تحديد الأولويات والقضايا الحاسمة والطريقة المحبذة لأداء المهام. ومن المتوقع إنشاء جهة مناظرة ضمن الحكومة الأفغانية حالما تنضج العملية. وتعكف أيضاً فرقة العمل التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي حددت أقل من ٤٠٠ مهمة ووضعتها على قائمة بالمهام الرئيسية، على تحديد الثغرات التي يحتمل وجودها في القدرات وتقديمها للمناقشة ليس فقط في تسلسل القيادة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بل أيضاً في جميع منتديات المجتمع الدولي. وتشمل الأمثلة على ذلك إدارة المجال الجوي المدني؛ والبنية التحتية للاتصالات؛ وأنشطة مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد؛ وأعمال الشرطة؛ وسيادة القانون. وتقوم فرقة العمل أيضاً بحملة توعية لنقل رسالة مفادها أن التزام منظمة حلف شمال الأطلسي بأفغانستان لا يزال قويا، وأن هذه العملية تشكل

الخطوة المنطقية التالية في مسار تطبيع العلاقات، وفرصة لبناء قدرات حكومة أفغانستان، ودليلاً حقيقياً على السيادة الأفغانية، وهي ستساعد في بناء شراكة استراتيجية بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان.

خامسا - الحالة الأمنية

٢٣ - خلال الربع الأخير من السنة، تواصل الانخفاض المطرد للهجمات التي شنها العدو^(٣) مقارنة بنفس الربع من عام ٢٠١٢. غير أنه على الرغم من فقدان حرية التنقل في المناطق الحضرية، حافظ التمرد على قدر من التماسك والقدرة التنفيذية على العمل في مقاطعتي قندهار وهلمند وفي الجزء الشرقي من أفغانستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التمرد مسؤولاً عن حوالي ٨٥ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين. ونظراً لأن قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتولى حالياً المسؤولية عن نسبة أكبر من المهمة، لا تمر التقارير مباشرة من خلال قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بل يجب الحصول عليها من قوات الأمن الوطنية الأفغانية وترجمتها قبل أن تُدخل إلى قاعدة بيانات منظمة حلف شمال الأطلسي. وأدت هذه التغييرات إلى نشوء كم متأخر من البيانات غير المدخلة يحول دون الإبلاغ عن الأرقام الدقيقة ومقارنتها ضمن الحدود الزمنية المطلوبة لهذا التقرير. ولهذا الأسباب، لن يبلغ إلا عن الاتجاهات العامة للهجمات التي يشنها العدو في المستقبل المنظور.

٢٤ - ولا تزال توجيهات قيادة المتمردين تشدد على تجنب الاشتباكات الحاسمة وإعطاء الأولوية لاستخدام الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع، التي تعد المساهم الرئيسي في العدد الكبير للخسائر التي يوقعها المتمردون في صفوف المدنيين. وستستمر وقد تزداد محاولات اغتيال عناصر قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومسؤولي حكومة أفغانستان وقسرههم على الالتحاق بهم وتخويفهم، سعياً إلى تعطيل قدرة الحكومة على الاضطلاع بالحكم الفعال.

٢٥ - ولا يزال التمرد يلحق الضرر بالجزأين الجنوبي والشرقي من أفغانستان، حيث وقت الغالبية العظمى لأعمال العنف في القيادات الإقليمية الجنوبية الغربية والجنوبية والشرقية. وعلى الرغم من أن التمرد يبدو أن ينطلق من جبهة موحدة في قتاله ضد حكومة أفغانستان والقوة الدولية، هناك خلاف بين الفصائل على الشروط المطلوبة لدخول التمرد في العملية السياسية الأفغانية، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء انقسامات بين المتمردين. ومن المتوقع

(٣) تشمل الهجمات التي يشنها العدو الأعمال التي يقوم بها العدو (النيران المباشرة، والنيران غير المباشرة، والنيران سطح - جو التي يطلقها العدو) والحوادث المتصلة بأخطار المتفجرات، بما في ذلك الهجمات المنفذة فقط (التفجيرات بالأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع/انفجارات الألغام).

أن يحاول المتمرّدون في الربع القادم من السنة الإبقاء على الضغط على حكومة أفغانستان والقوة الدولية، مع توقع حدوث زيادة اعتيادية موسمية في أعمال العنف التي ستكون أقل بقليل مما كانت عليه في عام ٢٠١٢.

٢٦ - القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية: استمر تناقص الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢، ولكن بالرغم من أن هذه الهجمات تناقصت تناقصاً كبيراً، لا تزال مقاطعة هلمند تتأثر بسبع من أصل أكثر عشر مناطق نشاطاً في أفغانستان. وتبرز هذه الخاصية، التي ظلت ثابتة على مر السنين، أهمية المقاطعة بالنسبة إلى التمرد، التي تعود إلى حد كبير إلى الإيرادات المتأتية من المخدرات، التي تنشأ هناك. ولا يزال المتمرّدون ينازعون على مناطق هلمند الشمالية. ومع أن الأمن في المراكز السكانية الرئيسية قد جرى الحفاظ عليه إلى حد كبير، فقد حقق التمرد بعض النجاح في المناطق المحيطة بها. ولا تزال قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على الحفاظ على سيطرتها في المناطق المأهولة بالسكان تشكل عاملاً أساسياً لنجاحها في الوقت الذي تحاول فيه حكومة أفغانستان إرساء الحوكمة الرشيدة وتوفير الفرص الاقتصادية على نحو تدريجي من خلال الحد من الفساد والتأثيرات الضارة.

٢٧ - القيادة الإقليمية الجنوبية: استمر تناقص الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وخلال الثلاثة أشهر المشمولة بهذا التقرير، ركز المتمرّدون جهودهم على سد النقص في مستودعاتهم من المعونة الفتاكة لاستخدامها في موسم قتال عام ٢٠١٣. وازداد الشعور المعادي لحركة طالبان في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية، وانتفضت عدة قرى ضد الحركة. ويمكن أن تقع أحداث مماثلة في القرى المجاورة، مما يتيح لحكومة أفغانستان الفرصة لإظهار قدرتها على تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي زيادة شعبيتها. غير أن المتمردين لا يزالون يحاولون استعادة التأثير في السكان واستعادة السيطرة على مناطق رئيسية، بما فيها قندهار والطريق الرئيسي ١. ولا تزال النيران المباشرة والأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع الأساليب الرئيسية التي يتبعها المتمرّدون لاستهداف قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية، مع التركيز على اغتيال مسؤولي كل من حكومة أفغانستان وقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المتمرّدون، يرجح أن يؤدي تحسين قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية والحكومة إلى تناقص تأثير المتمردين في السكان وسيطرتهم عليهم.

٢٨ - القيادة الإقليمية الشرقية: ازدادت الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة نتيجة تكثيف وتيرة العمليات التي حددتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعلى الرغم من هذه الزيادة، اتبعت الحوادث الأمنية في القيادة الإقليمية الشرقية الاتجاهات الموسمية المعتادة وتركزت على طول الحدود مع باكستان وفي المناطق القريبة من خطوط النقل الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان للديناميات المحلية والمظالم التاريخية دور رئيسي وتأثير كبير في الحالة الأمنية العامة. وفي هذا الصدد، ازدادت كثافة التعاون بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوات الباكستانية، وهو لا يزال حاسماً للتغلب على نشاط المتمردين في المناطق الحدودية وزيادة صعوبة نقل الإمدادات والمقاتلين إلى المنطقة من باكستان. وحدثت في بعض المناطق انتفاضات ضد تأثير حركة طالبان مما أدى إلى قيام المتمردين بالرد. ولا تزال زيادة الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية للحد من حرية تنقل المتمردين تؤدي إلى نشوء تأثير إيجابي على الأمن في القيادة الإقليمية الشرقية. والتعاون بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوات الباكستانية هام للغاية أيضا في هذا المسعى.

٢٩ - القيادة الإقليمية الشمالية: بينما ازدادت الهجمات التي شنها العدو في منطقة القيادة الإقليمية الشمالية، لا تزال المنطقة هادئة نسبياً، إذ يقع فيها نحو ٥ في المائة من مجموع الحوادث في أفغانستان. ولا يزال معظم الحوادث يقع في ممر بغلان - كندوز، الذي يشكل المنطقة الأقل استقراراً في المنطقة، وفي مقاطعة فارياب. وفي مقاطعة فارياب، أتاحت عمليات إعادة الانتشار التي قامت بها القوة الدولية للمتمردين تحدي القوة الدولية والسعي إلى التوسع خارج الجيوب التي يوجد فيها البشتون. وتشمل العوامل المزعجة للاستقرار في منطقة القيادة الإقليمية الشمالية: شبكات المتمردين الدائمة؛ والأنشطة الإجرامية التي تجري بالقرب من الحدود؛ وسوء الإدارة (ولا سيما على مستوى المناطق)؛ وتنازع المصالح بين أصحاب النفوذ على الصعيد الإقليمي. بيد أنه لا يزال من المستبعد أن يزيد التمرد من نفوذه خارج المنطقة، بالنظر إلى الضغط المستمر الذي تمارسه المؤسسات الأمنية الأفغانية على قيادة المتمردين، على نحو ما يبينه توسع عمليات الشرطة المحلية الأفغانية ونمو المشاعر المناوئة لحركة طالبان في مقاطعة بدخشان.

٣٠ - القيادة الإقليمية الغربية: لم يحدث تغير كبير في عدد الهجمات التي يشنها العدو في منطقة القيادة الإقليمية الغربية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وبسبب الضغط الذي تمارسه القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، استمرت حركة طالبان في زيادة استخدامها للمناطق الجنوبية من مقاطعة فراه. وتؤدي زيادة أنشطة المتمردين التي يهيمن عليها البشتون في الجزء الأوسط من مقاطعة بادغيس إلى زيادة مخاوف السكان غير البشتون.

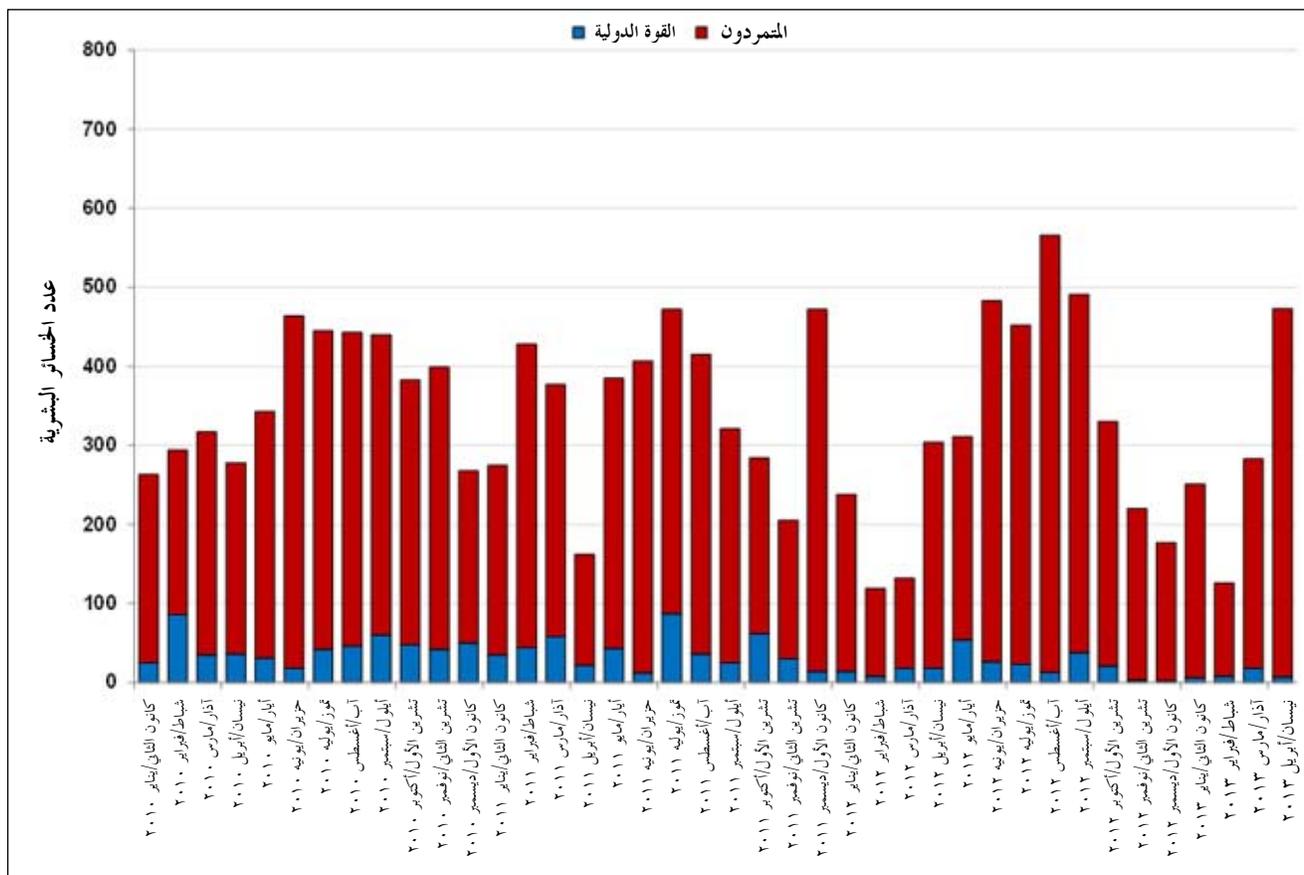
٣١ - القيادة الإقليمية للعاصمة: واصل المتمردون تركيز جهودهم على مهاجمة كابل، ولكنهم صادفوا معاناة في الوصول إلى الأهداف نظراً لقيام المديرية الوطنية للأمن وقوات

الأمن الوطنية الأفغانية بإفشال التهديدات بشكل استباقي. وظل التكتيك الرئيسي الذي يستخدمه المتمردون في المنطقة يتمثل في شن الهجمات اللافتة إعلامياً. وكان من بين ما حظي بأكبر قدر من اهتمام وسائل الإعلام مفجر انتحاري كان يركب دراجة هوائية خارج وزارة الدفاع والسيطرة التامة على مقر لشرطة المرور الأفغانية في كانون الثاني/يناير.

سادسا - الخسائر في صفوف المدنيين

٣٢ - عموماً، لا تزال الخسائر في صفوف المدنيين تشكل مصدر قلق كبير للقوة الدولية وحكومة أفغانستان. ولا يزال تقليل عدد ونطاق الخسائر في صفوف المدنيين ذا أهمية حاسمة للقوة الدولية. وأنشئت لدى حكومة أفغانستان قدرة لتتبع الخسائر في صفوف المدنيين والحد من حجمها. وتقدم القوة الدولية المساعدة في توجيه ورصد التنفيذ الكامل لنظام أفغاني قوي للحد من حجم الخسائر في صفوف المدنيين، وهو أمر محوري أيضاً لفترة ما بعد عام ٢٠١٤.

الخسائر في صفوف المدنيين: كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - نيسان/أبريل ٢٠١٣



٣٣ - وفيما يتعلق بما تسبب فيه كل من القوة الدولية والمتمردين من خسائر في صفوف المدنيين^(٤) في الثلاثة أشهر المشمولة بهذا التقرير (١ شباط/فبراير - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، فإن العدد الإجمالي للخسائر المؤكدة في صفوف المدنيين أعلى بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢، وهو يعود في معظمه إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين التي تسببت فيها القوة الدولية انخفضت في نفس الفترة بنسبة ٦٦ في المائة. غير أن الخسائر في صفوف المتمردون مسؤولين عن ٨٥ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين، وهي نسبة تعود أساسا إلى التفجيرات العشوائية بالأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع والهجمات المتطورة. ويقوم المتمردون بقتل المدنيين الأفغان سعيا إلى ممارسة قدر من السيطرة على السكان المحليين من خلال الخوف والتخويف. والقوة الدولية وحكومة أفغانستان ملتزمتان بتخليص أفغانستان من هذا التهديد بحيث يتسنى لجميع الأفغان العيش دون خوف.

٣٤ - وتتخذ الخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال الثلاثة أشهر المشمولة بهذا التقرير نمطا مماثلا للاتجاه السنوي لعام ٢٠١٢، باستثناء زيادة تبعث على القلق في أعمال العنف العشوائية التي يقوم بها المتمردون ضد المدنيين الأفغان.

٣٥ - ومع قيام القوة الدولية بتسليم المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، يفترض أن يتواصل نقصان عدد الخسائر في صفوف المدنيين التي تنسب فيها القوة الدولية. وقد بذلت القوة الدولية جهدا هائلا لتقليل الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن من خلال استعراض التوجيهات والإجراءات التشغيلية، وتعزيز الشفافية، والعمل مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية من أجل زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الإصابات في صفوف المدنيين، وبناء قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على التنفيذ الفعال لعمليات تهدف إلى مكافحة الهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع.

سابعاً - إعادة نشر القوة الدولية وخطوط المواصلات الأرضية

٣٦ - واصلت الدول المساهمة بقوات في القوة الدولية، خلال ربع السنة، ما اعتزمته من نقل لأفرادها ومعداتها إلى خارج مسرح العمليات. وما زالت القوة الدولية تنسق هذا النشاط الذي تقوم بتنفيذه الدول المساهمة. وحتى الآن، تمت معظم عمليات نقل جميع الأفراد والأغلبية العظمى من المعدات عن طريق الجو. واستمر تحسن خطوط المواصلات الأرضية،

(٤) لا تشمل أرقام الخسائر البشرية في صفوف المدنيين التي تسببت فيها القوة الدولية حوادث المرور على الطرق.

بينما لا تزال خطوط المواصلات الجوية والمتعددة الوسائط مطروقة ومتاحة لاستخدامها في عمليات إعادة النشر. واستطاعت الجهود الدبلوماسية التي بذلها مقر منظمة حلف شمال الأطلسي فتح معظم خطوط المواصلات الأرضية أمام عمليات إعادة النشر الشمالية والجنوبية، وشمل ذلك التوصل إلى اتفاقات بوساطة منظمة حلف شمال الأطلسي واتفاقات ثنائية بشأن المرور العابر مع بلدان مجاورة لأفغانستان.

٣٧ - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، إذ تصادف صعوبات يعود معظمها إلى الإجراءات الحدودية والجمركية المعقدة والبيروقراطية والأنظمة التي تفرضها الدول المجاورة. وتعمل منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية مع هذه الدول لضمان أن تمتلك المعدات الجاري شحنها إلى خارج أفغانستان امتثالا تاما لأنظمة دولة المرور العابر. وتم بنجاح تنفيذ عدة دراسات جدوى أو هي حاليا في طور التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت القوات التابعة للقوة الدولية تأخيرات معتادة أثناء استخدامها لخطوط المواصلات الأرضية بسبب الأحوال الجوية الموسمية. ومع تغير الأحوال الجوية وإتمام تقييم الدروس المستفادة فيما يتعلق بدراسات الجدوى، يتوقع نقل المزيد من الشحنات عبر خطوط المواصلات الأرضية في الربع القادم من السنة. وما زالت مزامنة حملة القوة الدولية مع عمليات إعادة الانتشار وتقليص القواعد أمرا لا غنى عنه، مع استمرار العمل على امتداد تسلسل القيادة لضمان الاتساق بين إعادة انتشار القوة الدولية والتحضير لبعثة متابعة محتملة للتدريب وإسداء المشورة والمساعدة.

٣٨ - وقد جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تخفيض مستوى القوات عموما بنسبة ٣ في المائة. وتحقق هذا التخفيض إلى حد كبير من خلال إلغاء وظائف لم يصدر عن البلدان المساهمة بقوات التزام بشأنها لعام ٢٠١٣.

ثامنا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٣٩ - فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يعمل مستشارو بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان حاليا مع نظرائهم الأفغان لإيجاد أفضل الأماكن التي يمكن أن تشغلها المرأة بما يعود بأفضل النفع على الجيش الوطني الأفغاني. وتشعر القوات الجوية الأفغانية بفخر شديد لنجاح متدرباتها رغم أن عددهن لا يزال محدودا، ويبدو أن عناصر القوات من الإناث يعاملن باحترام من جانب قياداتهن. ومع ذلك، لم يحقق مركز التجنيد التابع للجيش الوطني الأفغاني هدفه المتمثل في تجنيد ٥٠ امرأة، وذلك بسبب اشتراط أن يكون هناك توازن بين الأصول العرقية. ومن المحبذ أن تعيد وزارة الدفاع النظر في ضرورة الحفاظ على التوازن العرقي فيما يخص خدمة النساء في الجيش الوطني الأفغاني لأنهن يشكلن

فترة محدودة. ويعمل مستشارو بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان مع وزارة الدفاع ووزارة الإعلام في وضع خطة لتيسير التجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مستشارو التحالف على نحو وثيق مع المسؤولين عن التجنيد في الجيش لتحديد متطلبات القيام بحملة إعلانية لتشجيع النساء على الالتحاق بالقوات المسلحة. ويجري حالياً تنفيذ أنشطة تدريبية شتى لجميع الرتب في عدد من المرافق التدريبية والتعليمية المختلفة تركز على مواضيع من قبيل: قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتوعية الأمنية، والتدريب الدفاعي، ومكافحة التحرش بالنساء والعنف ضدهن، وحقوق الإنسان، والإنصاف في معاملة المرأة.

٤٠ - وأشار مستشارو القضايا الجنسانية داخل القوة الدولية أنهم، بالنظر إلى ما تبديه قياداتهم من اهتمام أكبر بهذا الموضوع، يطبقون خبراتهم بصورة متزايدة. وبسبب هذا الدعم الأكبر من جانب القيادات، تنتقل القضايا الجنسانية رويداً رويداً إلى موقع يتسم بقدر ملموس من الأهمية والملاءمة والفعالية. ولا يزال وجود مستشارين أكفاء في القضايا الجنسانية أمراً ضرورياً لدعم القادة والأركان في إدماج القضايا الجنسانية في التخطيط والعمليات، وفي جهود التنفيذ والتقييم اللاحقة. ويواصل مستشارو القضايا الجنسانية التابعون لمقر قيادة القوة الدولية تقديم إحاطات لكل الوفدين الجدد أثناء جلسات التدريب التمهيدي الأساسي التي تتم في غضون الأسبوعين الأولين من وصولهم إلى مسرح العمليات، وفيها يبلغ جميع ضباط الأركان في مقر قيادة القوة الدولية بالتزامهم بتعميم منظور جنساني في عملهم. وقد تم تدريب أفرقة تعامل إنسانية للوصول إلى قدرة تعامل نسائية تتسم بدرجة أكبر من الحرفية. ولا تزال هذه الأفرقة هي الوحيدة القادرة على التعامل مع بعض قطاعات السكان؛ وبإمكانها، إن استخدمت بفعالية، أن تحقق منفعة كبيرة للقوة.

٤١ - وقد بدأ في جميع أنحاء البلد تنفيذ طائفة متنوعة من المشاريع التعاونية مع منظمات غير حكومية ومنظمات دولية أفغانية ودولية، تغطي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواضيع التي تستهدف تمكين المرأة. وتشمل هذه المشاريع: مساعي تعليمية تشتمل على التعليم المهاري والمهني؛ ومشاريع صحية تركز على تقليل وفيات الأمومة؛ وتشبيد مرافق لتدريب القابلات. وقد اجتمع مستشارو القضايا الجنسانية التابعون لمقر قيادة القوة الدولية أيضاً بنظرائهم من الأمم المتحدة لتنسيق الجهود وتفاذي الازدواجية. وهم يواصلون أيضاً عملهم مع وزارة شؤون المرأة ويحافظون على علاقات جيدة مع جهات الاتصال الموجودة بها.

تاسعا - برامج مكافحة المخدرات

٤٢ - ستواصل القوة الدولية، بالاشتراك مع جهات فاعلة أخرى في المجتمع الدولي، تقديم الدعم لبرامج مكافحة المخدرات التابعة لحكومة أفغانستان وإلى العمليات الموجهة ضد المرافق والأشخاص الذين يسهلون دعم التمرد في أفغانستان. وستُزامن القوة الدولية أيضا عملياتها مع دورة زراعة الخشخاش، لتعظيم الآثار المعرّقة لهذه الزراعة وزيادة دعم جهود تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى العمل كعنصر تمكين أساسي لجهود مكافحة المخدرات المدنية والتي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون.

٤٣ - وهناك أدلة على وجود مستويات متزايدة لزراعة خشخاش الأفيون في الموسم الزراعي ٢٠١٢/٢٠١٣. والمزارعون لا يزرعون الأفيون فقط وهم يعودون حاليا إلى النظام الزراعي الذي يشمل منتجات للاستهلاك المتزلي مثل القمح إدراكا منهم لاحتمال أن يشهدوا مرة أخرى تردي المحصول الذي شهدوه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. إلا أن الأمر لا يقتصر على قيام المزيد من المزارعين، فيما يبدو، بزراعة الأفيون، بل يتعداه إلى أن هذه المحاصيل يبدو أنها لا تتأثر بالعوامل البيئية التي تُكب بها هذا القطاع في السنوات الأخيرة، الأمر الذي ينبئ باحتمال أن يشهد هذا العام إنتاجية قياسية من الأفيون. وبسبب هذه الزيادة في الاستزراع والإنتاجية، يتهدد الخطر الآن استمرار مستويات الاستزراع المنخفضة التي تحققت منذ عام ٢٠٠٩.

٤٤ - والعمل جار حاليا في أنشطة إبادة زراعات الأفيون التي يقودها حكام المقاطعات. وتعزى المؤشرات الأولية، التي تظهر انخفاض مستوى الفساد في عام ٢٠١٣ عما كان عليه في عام ٢٠١٢، إلى إجراءات الشرطة المحلية. ومع أن بعض المزارعين قد قبلوا الإبادة كتدبير عقابي على زراعة خشخاش الأفيون، فقد حمى مزارعون آخرون محاصيلهم عن طريق الهجمات المباشرة على قوات الأمن الوطنية الأفغانية أو غمر الحقول بالماء أو تطويقها بأسوار لمنع أعمال الإبادة التي يقودها حكام المقاطعات أو الحد منها. وبالمثل، قام المتمردون بدعم زراعة الأفيون عن طريق الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع أو الهجمات المباشرة لتصعيب أعمال الإبادة.

٤٥ - ويتنامى حاليا الغضب من الحكومة في المناطق التي اقترن فيها تحسن الأمن بفرض حظر على إنتاج الأفيون والقيام بعمليات لإبادة خشخاش الأفيون دون توافر المزيد من الفرص الاقتصادية. ولم يقف تأثير ذلك عند انتقال استزراع الخشخاش إلى مناطق أقل أمنا، بل تعداه إلى تقلص مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة غير المحظورة في تلك المناطق، بما في ذلك منطقة هلمند الغذائية.

٤٦ - ولا تزال التقارير تشير إلى أن تدني مستوى إيرادات المحاصيل في عام ٢٠١٢ قد أثر على الإيرادات التي يجنيها المتمرّدون من المخدرات في جميع أنحاء البلد. ولا يعود هذا التناقص إلى تردّي حالة المحاصيل فحسب، بل أيضا إلى عدم جباية الضرائب في مناطق أُخرجت منها طالبان، فضلا عن فقدان جزء من الأرباح بدفعه إلى موظفين حكوميين مرتشين. وقد ازداد نشاط طالبان، مما شجّع زراعة الأفيون لكسب تأييد السكان المحليين وتيسير تحصيل الضرائب المتصلة بالمحصول. ويحتّم أن تسعى طالبان إلى إيجاد سبل لتعظيم إيراداتها هذا الموسم بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في مستويات زراعة خشخاش الأفيون.

٤٧ - ويقدر أن عدد المنفذين لعمليات مكافحة المخدرات وحجم المضبوط من المخدرات والسلائف الكيميائية يعادلان ما كان في عام ٢٠١٢. وتظهر عمليات مكافحة المخدرات حدوث تقدم في عرقلة هذه التجارة؛ وإن كانت آثار الجهود المستمرة في مجال إنفاذ القانون لا تزال وقتية.

٤٨ - ولن يكون هناك تأثير طويل الأجل على تجارة المخدرات الأفغانية إلا باطراد برامج مكافحة المخدرات ورسوخ الإيمان بجدية النجاح في مكافحتها. ولا تزال التجارة مرهونة بالإرادة والقدرة الأفغانية على تنفيذ عمليات المكافحة وإنهاء الفساد، الذي ينخر في كل مستويات الحكومة. ولهذا، لا تزال برامج تحسين القدرات على جميع المستويات بالغة الأهمية لضمان قدرة أفغانستان على الاستمرار في برامج مكافحة المخدرات بعد مرحلة الانتقال في عام ٢٠١٤. وبغير المحافظة على الأمن أثناء مرحلة الانتقال وبدون التعامل مع الفساد وتوافر الإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات، سيتواصل انتعاش تجارة المخدرات.

عاشرا - الحكومة

٤٩ - لا تزال القدرة المؤسسية المحدودة لحكومة أفغانستان والفساد من أكبر معوقات الاستقرار الطويل الأجل والأمن المستدام في البلد. وعلى وجه الخصوص، ما زالت هناك تحديات تواجه الحكم على المستوى دون الوطني بسبب انعدام الأمن وعدم الحصول على التمويل من الحكومة المركزية وتردي مستوى خطوط المواصلات وضعف مستويات الخضوع للمساءلة أمام الحكومة المركزية. وما زال إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة يشكل آلية رئيسية يستخدمها المجتمع الدولي لربط الدعم المالي بتحسين إدارة الحكم.

٥٠ - وترتكز القوة الدولية جهودها حاليا على دعم وزارة الدفاع ووزارة الإعلام والمكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد للمساعدة في تنفيذ وتعزيز الإجراءات الأفغانية المتعلقة بالمساءلة والشفافية. فضلا عن ذلك، تعمل القوة كطرف ميسر للمناقشات بين الوزارات الأفغانية وممثلي المجتمع الدولي ودوائر الأعمال الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني.

حادي عشر - التنمية

٥١ - وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، لا تزال التوقعات الاقتصادية لأفغانستان إيجابية في مجملها وقد شهد عام ٢٠١٢ معدلات نمو وتضخم أفضل مما كان متوقعا. إلا أن هناك تحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بتباطؤ نمو توليد الدخل المحلي واستمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط إذا لم يطرأ نمو على الاقتصاد الحقيقي ولم يتسن تقليص التكاليف المرتفعة لقطاع الأمن.

٥٢ - وفيما يتعلق بالعمالة المشروعة في أفغانستان، لا يزال ٤٠ في المائة تقريبا من القوى العاملة الأفغانية متعطلين عن العمل، كما أن عدم إحراز تقدم في القطاع الصناعي، وخاصة التعدين، يحد من فرص العمالة. وسيؤدي تقليص قوات الأمن الوطنية الأفغانية في نهاية المطاف وتقليل وجود المجتمع الدولي إلى زيادة تقليل فرص العمل المشروع في أفغانستان.

٥٣ - ويتواصل حاليا تحول/حل أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، مع قيام القوة الدولية بعمل اللازم لتسليم المهام إلى الحكومة الأفغانية. وهي عملية منظمة وتامة الشفافية والتنسيق، وتسير وفقا لخطة حملة القوة الدولية. وتحقيقا لهذا الهدف، تعتمد عملية حل كل فريق من أفرقة إعادة إعمار المقاطعات اعتمادا مكثفا على التعاون بين الدول المسؤولة عن تشغيل كل فريق من هذه الأفرقة وحكومة أفغانستان، بدعم من القوة الدولية والمجتمع الدولي. وقد وفر المرسوم الرئاسي رقم ٤٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ زخما قويا لهذه العملية. فقد كلف المرسوم المديرية المستقلة للحكم المحلي بوضع آلية يتم من خلالها، بالتعاون مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية، الاستعاضة عن أنشطة أفرقة إعادة الإعمار بمياكل حكومية. وقد وافقت المديرية على اقتراح كبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي على أن يرأسا معا اللجنة التوجيهية التنفيذية لمرحلة الانتقال مرة في الشهر للاستفادة من وجود الدول المسؤولة عن كل فريق من أفرقة إعادة الإعمار لإطلاعها على عملية التحول التي تقودها المديرية وعلى عملية نقل القواعد والعتاد التي تقودها وزارة المالية.

٥٤ - وقد انتهت المديرية المستقلة للحكم المحلي من وضع إطار لتحويل/حل أفرقة إعادة إعمار المقاطعات وقامت بتنسيقه، وهو إطار يوضح أدوار جميع الأطراف المعنية ومسؤولياتها. وأحيلت الوثيقة إلى مكتب الشؤون الإدارية للنظر فيها وإعدادها لعرضها على رئيس أفغانستان، الذي وافق عليها في آذار/مارس ٢٠١٣. وجرى أثناء وضع الإطار التشاور مع القوة الدولية ومكتب كبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والدول المسؤولة عن أفرقة إعادة الإعمار. وتبين الوثيقة طريقة يمكن بها لحكومة أفغانستان أن تحل أنشطة أفرقة إعادة الإعمار وأن تبت في الأنشطة التي ترمع قبولها وأن تحدد كيفية استيعابها لتلك الأنشطة من حيث الموظفين والتمويل. ويتوقف الموعد الدقيق لإغلاق كل فريق من أفرقة إعادة الإعمار في المقام الأول على القرارات الوطنية، ولكن تحده أيضا عمليات إغلاق القواعد وسحب القوات وعدم توافر دعم أساسي، من قبيل قدرات الإجلاء الطبي أو قوات الرد السريع أو الإمدادات اللوجستية. ويجري إطلاع الحكومة أولا بأول على أفضل التقديرات المتعلقة بالإغلاق لمساعدتها في وضع الخطط ذات الصلة.

٥٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، سيقل عدد أفرقة إعادة إعمار المقاطعات إلى ١١ فريقا. ويشهد النصف الأول من عام ٢٠١٣ إغلاق الفريق التابع للجمهورية التشيكية في مقاطعة لوكر، والفريق الهنغاري في مقاطعة باغلان، والفريق النيوزيلندي في مقاطعة باميان، والفريقين التابعين للولايات المتحدة في مقاطعتي باكتيكا وزابل. والمسائل الرئيسية المصادفة في هذا الصدد هي التنسيق بين الوزارات داخل حكومة أفغانستان ومدى قابلية الأنشطة التي تضطلع بها حاليا أفرقة إعادة الإعمار للاستمرار. وستواجه السلطات الأفغانية على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المركزي للحكم تحديا في تحديد وتوجيه الموارد والقدرات الكافية للإبقاء على جميع الأصول والقدرات التي توفرها أفرقة إعادة الإعمار حاليا.